المجلَّة الأردنيَّة في

اللُّغة العربيَّة وآدابها

مجلَّة علميَّة عالميَّة محكّمة

المجلد (٣) العدد (١) ذو الحجة ١٤٢٧هـ / كانون الثاني ٢٠٠٧م

رئيس التحرير
أ.د سمير الدروبي

سكرتير التحرير
سالم سليمان الجعافرة

هيئة التحرير

أ.د. حسين عطوان — أ.د. نهاد الموسى
أ.د. يوسف بكار — أ.د. محمود مغالسة
أ.د. عبدالفتاح الحموز — أ.د. خالد الكركي

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د عبدالكريم خليفة — أ.د ناصر الدين الأسد
أ.د محمود السمرة — أ.د شاكر الفحام
أ.د أحمد الضبيب — أ.د عبدالملك مرتاض
أ.د أحمد مطلوب — أ.د عبدالسلام المسدي
أ.د محمد بن شريفه — أ.د عبدالعزيز المقالح
أ.د عبدالعزيز المانع — أ.د عبدالقادر الرباعي
أ.د عبدالجليل عبدالمهدي — أ.د صلاح فضل

التدقيق اللغويّ
د. جزاء مصاروة (العربي)
د. خالد شقير (الإنجليزي)

التنضيد والاخراج الضوئيّ
نهلة عبدالكريم يونس

التدقيق الفني
نايف النوايسة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

محتويات العدد

المجلد (٣) العدد (١) ذو الحجة ١٤٢٧هـ / كانون الثاني ٢٠٠٧م

البحوث باللغة العربية

اسم البحث	اسم الباحث	الصفحات
• **منهجية الفراء في صياغة المصطلح النحوي واستخدامه في كتابة "معاني القرآن" من خلال طائفة من المصطلحات النحوية**	د. ياسين محمد أبو الهيجاء	١١-٥٤
• **في اشكاليات تعريف مصطلح المعجميّات**	د. سعيد جبر أبو خضر	٥٥-٧١
• **مفهوم الإحالة عند سيبويه: أبعاده وضوابطه**	د. لطيفة إبراهيم النجار	٧٣-٩٣
• **ظاهرة التوطئة في النحو العربي**	د. حسين عباس الرفايعة	٩٥-١١٤
• **أصداء الزمن في قصيدة (صرمت زنيبة حبل من لا يَصرِم) لمتمم بن نويرة، جدلية الأنا والآخر**	د. عدنان محمود عبيدات	١١٥-١٣٥
• **التجربة عند الجاحظ في كتابة الحيوان**	د. حسن محمد الربابعة	١٣٧-١٥٧
• **الشكل والمضمون معياراً نقدياً في الشعر العربي في شبه القارة الهندية الباكستانية**	د. الحافظ عبد الرحيم الشيخ	١٥٩-١٧٨
• **التوازي العروضي "مراثي الخنساء أنموذجا"**	د. خلف خازر الخريشة	١٧٩-١٩٩
• **الصورة ومظاهر الحياة الجاهلية في شعر بشر بن أبي خازم الأسدي**	د. ماهر المبيضين	٢٠١-٢٢٢

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مفهوم الإحالة عند سيبويه: أبعاده وضوابطه

د. لطيفة إبراهيم النجار *

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٠٦/٧/١١ تاريخ القبول: ٢٠٠٦/٩/١٨

ملخّص

يتناول هذا البحث مفهوم الإحالة عند سيبويه، ويحاول أن يحدد أبعاد هذا المفهوم ، وأن يستخلص الضوابط والمعـــايير الدلالية والنحوية التي كان صاحب الكتاب يعتمدها في حكمه على الكلام بأنه كلام محال. كما يحاول البحث أن يوضح المنهجية التي كان سيبويه ينطلق منها في وصفه الكلام العربي وتحليله لصور التراكيب فيه؛ إذ يبين أنّ سيبويه كان ينظر إلى الظاهرة اللغوية نظرة كلية تستأنس بكل العناصر التي تتداخل مع اللغة وتؤثر فيها، وأنّ وصفه للعربية لم يكن وصفا نحويـــا محضا، بل كان وصفا يتجاوز الظاهر التركيبي إلى ما يستبطنه من علاقات دلالية ومقامية كثيرة متعددة. وفي الخاتمة يحاول البحث أن يشير إشارة سريعة إلى تطور مفهوم الإحالة في علوم البلاغة والأسباب التي جعلت هذا المفهوم ينتقل من علـــم النحو إلى العلوم البلاغية والنقدية.

Abstract

The Concept of the "Crooked Speech" in Sibawayh's (Al-Kitab)

Dr. Latifah Ibrahim al-Najjar

The research deals with the concept of "the crooked speech" in Sibawayh's (Al-Kitab.) It aims ,further, to give this concept clearer and more precise definition , and to conclude the semantic and syntactical standards and rules which the compiler of (Al-Kitab) considers when he describes any part of speech as crooked one.

Besides, the research attempts to clarify the methodology of Sibawayh in describing the Arabic speech and analyzing its types of structure. His methodology shows that Sibawayh has given a general out look at the linguistic phenomenon, trying to benefit of all inter-related and overwhelming elements. It, also, shows that his description for Arabic language was not merely syntactical; it goes beyond the surface structure to different and various deep semantic and situational relations.

At last, the research comes to conclusion by shedding light on the development of "the crooked concept" in rhetoric, and trying to give reasons for the shift of the concept from syntax to rhetoric and literary criticism.

* قسم اللغة العربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يُعَدُّ كتاب سيبويه المصدر الأول لدارسي اللغة العربية والباحثين في وصف بنيتها وتحليل صور الاستعمال فيها. وهو – بلا شك – أول كتاب تضمن قواعد النحو العربي، وأحكام التراكيب فيه، والأصول النظرية والضوابط العامة التي بنيت على هدي منها نظرية النحو العربي. ولا يقتصر "الكتاب" على وصف المستوى النحوي للعربية؛ بل يتجاوزه إلى المستويات اللغوية الأخرى كالمستوى الصوتي والصرفي والدلالي.

ويتضح لكل باحث في منهج الكتاب أنّ سيبويه كان ينظر إلى الظاهرة اللغوية من أبعاد شتى، وأنه كان يتناول عناصر هذه الظاهرة بالوصف والتحليل والتفسير من خلال ضوابط متعددة، لا تنفك تلابس اللغة وتتداخل معها مُؤَثِّرَةً ومُتَأَثِّرَةً، بحيث لا يمكن لأي وصف دقيق للغة أن يتجاهلَها أو يقللَ من دورها في تشكيل بنية اللغة وسن قوانينها [١].

ففي الكتاب نجد استنادا كبيرا إلى ضوابط لغوية خالصة، صرفية أو تركيبية أو دلالية أو صوتية، وفيه أيضا اعتماد كبير على ضوابط من خارج اللغة كخصوصية المقام أو مقاصد المتكلمين أو أحوال المخاطبين، وفيه أيضا تفسير يرد كثيرا مما سُمِعَ عن العرب إلى أصول عامة تميل إليها اللغاتُ في دورانِها على ألسنة مستعمليها ككثرة الاستعمال والميل إلى التخفيف والبعد عن اللبس.

وليس في تعدد الضوابط واختلاف الأصول التي يراها الباحث تتردد في "الكتاب" اضطراب أو خلل، بل إن ذلك مؤشر على عمق الرؤية وسَعة التصور الذي لا ينظر إلى اللغة – وهي ظاهرة معقدة تتداخل مع ظواهر أخرى مختلفة - نظرة أحادية سطحية. بل إن إعادة النظر في "الكتاب" ومحاولة استخلاص منهج مُحَدَّدٍ كان صاحبه يحاول أن يسير على هدي منه لأمر جدير حقا بالمضي فيه؛ فالأبواب السبعة الأولى التي أسس فيها سيبويه لأصول منهجه العامة وضوابط وصفه الذي سيمضي فيه مُفَصِّلا فيما بعد، والأبواب الأخرى التي فصَّل فيها سيبويه القول في وصف العربية وتحليل تراكيبها وبيان صور الاستعمال فيها يمضي فيها القول على نهج يستند صاحبه فيه إلى أبعاد ثابتة واضحة تعاد مرة تلو مرة في كل موضع يبرز فيه دورها ويظهر أثره في الوصف أو التفسير.

وقارئ الكتاب سيلحظ أيضا، إضافة إلى ثبات الضوابط التي يستند إليها سيبويه وتنوعها وعمقها،

(١) يقول G.Bohas, J.P.Guillaume and D.E.Kouloghli في كتابهم "التراث اللغوي العربي" إن الكتاب يعكس انطباعا حاذقا في الترتيب (ترتيب الأبواب) والتطوير، على الرغم من أن هذا الترتيب غير مؤسس على النظام الهرمي للخانات (categories) كما هو معتمد في الدراسات الكلاسيكية، بل على توازن دقيق بين معرفة القارئ الحدسية بالحقائق اللغوية والحاجة إلى تزويده بفهم ذاتي واع أكثر عمقا للمبادئ العامة المُتَضَمَّنة التي تتحكم في تلك الحقائق.

G.Bohas, J.P.Guillaume and D.E.Kouloghl**, The Arabic Linguistic Tradition**, Routledge, London & New York, 1990. P 33 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تكرار الكثير من الكلمات في كثير من المواضع حتى إنها لتقترب من صفة الاصطلاح ذي الدلالة القارة المحددة. من ذلك كلماتٌ من مثل: وجه الكلام أو الوجه، مستقيم، قبيح، تمثيل، حسن، فاسد، محال، ممتنع .. الخ.

ولعل تأمل بعض هذه الكلمات – أو المصطلحات- ودراستها دراسة تعتمد على تتبع ورودها في الكتاب، وفهم المقصود منها في كل موقع وردت فيه، ومحاولة ربط دلالاتها بمرجعية واضحة وتصور كان صاحبه يستند إليه أو ينطلق منه يمنحنا قدرا إضافيا من محاولة استجلاء واستيضاح ما يزخر به "الكتاب" من إرث لغوي جدير بالاعتزاز والتقدير، ومن نهج خاص في التناول والشرح والتفسير والنظر.

فكثير من الأحكام التي يذكرها سيبويه في كتابه تستبطن قدرا كبيرا من الاستناد إلى رؤية لغوية شبه ثابتة وتصور يعتمد المنطق ويرتكز إلى طبيعة التصورات الذهنية التي قد يشترك فيها الناس جميعا وهم يبنون تصورهم عن اللغة والوجود الذي تصفه أو تتحدث عنه؛ إذ ينطلق سيبويه في بيان صحيح الكلام من فاسده وفي الحكم على اللغة في صور استعمالها المتنوعة بأحكام الحسن والقبح والاستحالة والامتناع والقبول والرفض من منطلقات العقل واللغة ومن تلازم العلاقة بينهما وتداخلها وتضافرها بالوجود الخارجي وتنوع المقامات والأوضاع(١).

وهذه الأحكام التي عبّر عنها صاحب الكتاب بكلمات هي أقرب إلى الاصطلاح تتفاوت في درجة تواترها في الكتاب وتكرارها كما تتفاوت في مدلولاتها والمعاني التي تعبر عنها، فبعضها يرد مرات قليلة، وبعضها يكثر استخدامه حتى إنّ القارئ ليجده في كل صفحة أو صفحتين تقريبا كقوله حسن أو قبيح أو ضعيف، وبعضها تتسع دائرة دلالته لتشمل أبعادا كثيرة كمصطلح الكلام، وبعضها تضيق دائرة دلالته ليدل على معنى محدد مثل مصطلح التمثيل(٢).

وقد كان الحكم على الكلام من أهم ما يشغل سيبويه، ومن أكثر المظاهر تجليا في الكتاب؛ إذ نراه يستطرد في مواضع كثيرة للحكم على أشكال من التراكيب تخرج عما هو فيه من حديث ليستقصي أحكام

(١) يرى G.Bohas, J.P.Guillaume and D.E.Kouloghli أنّ خصوصية الكتاب أو فرادته تتضح في غنى "المعيارية" أو الأحكام المعيارية وتعقيدها "the richness and complexity of its criteriology"، فبينما يصنف النحاة "الكلاسيكيون" الجمل المنطوقة "utterances" اعتمادا على الصحة المطلقة أو الفساد المطلق بالنظر إلى مطابقتها للقوانين أو عدم مطابقتها يستخدم سيبويه – بشكل حاذق ومراوغ أحيانا- مقياسا متدرجا من القيم للحكم على الجمل المنطوقة.

G.Bohas, J.P.Guillaume and D.E.Kouloghl**, The Arabic Linguistic Tradition**, P 40

(٢) يشير G.Bohas, J.P.Guillaume and D.E.Kouloghli إلى أنّ صعوبة الكتاب لا تكمن في فهم ملاحظات سيبويه حول الحقائق التي يعرض لها ولكن في التمييز بين المصطلحات التي تمتلك قيمة نظرية شكلية بوصفها أصنافا نحوية وبين تلك المصطلحات التي لا تمتلك تلك القيمة. وهم يرون أنّ هذا التمييز قد يصبح أحيانا مستحيلا في الكتاب.

G.Bohas, J.P.Guillaume and D.E.Kouloghl**, The Arabic Linguistic Tradition**, Π36

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الصحة والخطأ فيها مستندا إلى ضوابطه التي تمثل صلب النظرية النحوية العربية.

ويبدو أن سيبويه قد انطلق في بناء أحكامه على صور الكلام المتحققة أو المحتملة من بابٍ جاء في مقدمة كتابه، وهو باب الاستقامة من الكلام والإحالة؛ فبين الاستقامة والإحالة يقع عدد كبير من الأحكام تتفاوت في درجة قربها من الكلام المستقيم أو بعدها عنه، وتتفاوت في الوقت ذاته من درجة قربها من الكلام المحال أو بعدها عنه.

ويجيء هذا البحث في سياق دراسة صورة من صور الأحكام على الكلام عند سيبويه، وهي الحكم على الكلام بالإحالة؛ إذ يحاول البحث أن يستجلي مفهوم الإحالة في الكلام عند سيبويه، وأن يضع لها حدودا تخرجها من غيرها من الأحكام الأخرى التي يستخدمها صاحب الكتاب، كما يحاول البحث أن يتتبع كل المواضع التي ورد فيها الحكم بالإحالة عند سيبويه ليرى المقاصد التي كان يرمي إليها من وصف الكلام بهذه الصفة والصور التي تشترك في كونها مستحيلة عنده، وما الضابط أو الضوابط التي تجعلها كذلك في نظره؟

يجدر بنا قبل أن ننظر في معنى الإحالة عند سيبويه ونستقصي الأمثلة التي أوردها مطلِقا عليها الحكم بأنها من باب المحال أن نتعرف المعنى المعجمي للكلمة وما أوردته المعاجم من حدودٍ توضح ذلك المعنى وتميزه.

تكاد المعاجم اللغوية تتفق في بيان معنى المحال من الكلام؛ فلا فرق بينها ولا اختلاف:

– فابن منظور يعرف المحال من الكلام بأنه "ما عدل به عن وجهه" ويجعل المحال قرينا للفاسد إذ يقول" ويقال أحلت الكلام أحيله إحالة إذا أفسدته" وقد أورد في سياق بيان المحال وتمييزه من غيره من الكلام قولا للخليل رواه ابن شميل يقسم الكلام فيه إلى أقسام باعتبار المعنى والقصد؛ إذ يقول "المحال الكلام لغير شيء، والمستقيم كلام لشيء، والغلط كلام لشيء لم تُرِده، واللغو كلام لشيء ليس من شأنك، والكذب كلام لشيء تَغُرُّ به" . وواضح أنّ المحال كما ورد عن الخليل هو كلام لا معنى فيه، في مقابل كل الأقسام الأخرى التي تشتمل على معنى ولكنها تختلف في قصد المتكلم بالكلام وإرادته[1].

– ولا يختلف الفيروزابادي عن ابن منظور في تعريف المحال من الكلام؛ فهو عنده "ما عدل عن وجهه كالمستحيل"[2]

(١) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ/ ١٣١١م)، **لسان العرب**، (مادة حول) و لم أجد في معجم العين ما نسبه ابن شميل إلى الخليل، ولكني وجدت ما هذا نصه : " ورجلٌ مِحْوالٌ: كثير مُحالِ الكلام، والمحال من الكلام: ما حُوّل عن وجهه. وكلامٌ مُستَحيلٌ: محالٌ.

(٢) الفيروزبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٦هـ /١٤١٣)، **القاموس المحيط** ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٢. (مادة حول) .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

– أما الزبيدي فيزيد عليهما بإيراد بعض الأقوال التي تحدد المحال من الكلام بمحددات أخرى غير العدول عن وجه الكلام كقوله نقلا عن الراغب: "هو ما جمع فيه بين المتناقضين، وذلك يوجد في المقال، نحو أن يقال جسم واحد في مكانين في حالة واحدة. أو هو "الذي لا يتصور وجوده في الخارج" أو هو "الباطل"[١].

– ولا بأس أن نورد هنا ما جاء في كتاب التعريفات للجرجاني من توضيح للمحال لأنه يتوافق في جانب منه مع أحد الأوجه التي أوردها الزبيدي في التاج، يقول الجرجاني: "المحال ما يمتنع وجوده في الخارج. المحال الذي أحيل عن جهة الصواب إلى غيره، ويراد به في الاستعمال ما اقتضى الفساد من كل وجه كاجتماع الحركة والسكون في جزء واحد"[٢].

ويتضح لنا من التعريفات والحدود السابقة أنّ المحال في الكلام هو عدول عن الوجه أو الصواب، وأنّ درجة العدول هذه تصل إلى أقصاها بحيث يصبح الكلام "فاسدا" و"باطلا" أو "لغير شيء"، فهو خال من المعنى، وهو كلام يصور حالة يمتنع وجودها في الخارج "الوجود" كاجتماع النقيضين. فالجمع بين النقيضين هو الصورة المثلى للكلام المحال، لأن ذلك لا يمكن تحققه بحال من الأحوال.

ولم يرد في الحدود والإشارات السابقة إشارة إلى ارتباط المحال بأي بعد نحوي أو تركيبي، إذ ليس للمحال من الكلام علاقة بما يجوز وما لا يجوز نحويا، فهو يدور في فلك المعاني والدلالات التي يصورها التركيب ويفهمها العقل، فإن استشكل الفهم وانتفى وجود الكلام في الخارج كان الكلام واقعا في حدود المحال.

ولا شك أنّ كل الحدود السابقة – ما عدا ما نُسِبَ إلى الخليل- جاءت تالية لما أصّله سيبويه في الكتاب، ونستطيع أن نقول إن بُذورَ تَشَكُّلِ تَصَوُّرٍ للكلام المحال قد ظهرت ابتداء في الكتاب، ثم تطورت أو ازدادت وضوحا وتحديدا عند من جاء بعده من النحاة واللغويين والبلاغيين خاصة، وهذا أمر سنشير إليه لاحقا. فما المحال عند سيبويه؟ وما هي ضوابط الحكم على الكلام عنده بأنه كلام محال؟

قبل أن نستطرد في بيان هذه الضوابط نشير إلى أنّ مصطلح محال وبعض الألفاظ المشتركة معه في أصل الاشتقاق تكررت في الكتاب ستا وخمسين مرة، ويمكن توضيح ذلك بالجدول التالي:

الكلمة	محال	إحالة	أحال	أحلت	استحال	استحالوا	يستحيل	تستحيل	محيل
تكرارها	٤٥	١	٢	١	١	٢	٢	١	١

(١) الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م)، **تاج العروس**، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، وزارة الإعلام ، الكويت، ١٩٨٩. (مادة حول)

(٢) الجرجاني، علي بن محمد الشريف (ت ٧٣٢هـ / ١٣٣١م) ، **كتاب التعريفات**، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥، (محال).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وأول موضع يظهر فيه المصطلح هو في الباب السادس الذي يأتي ضمن سبعة أبواب تقع في مقدمة الكتاب وتؤصل لكثير من الأحكام والقواعد التي تضمنتها. وهو باب "الاستقامة من الكلام والإحالة" الذي يقول فيه سيبويه: " هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة: فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غدا. وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زياد يأتيك، وأشباه ذلك. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"(١).

ويبدو واضحا أنّ سيبويه يقسم الكلام قسمين كبيرين الأول كلام مستقيم والثاني كلام محال، وأنه يقع تحت هذين القسمين أقسام فرعية أخرى. كما هو مذكور في نصه السابق. والناظر في النص سيلاحظ أنّ سيبويه لم يضع حدا للكلام المستقيم و لم يأت به منفردا، بل أتى به موصوفا، فهو إما مستقيم حسن، وإما مستقيم كذب، وإما مستقيم قبيح. والذي يظهر أنّ المستقيم الحسن هو نفسه المستقيم، فكل كلام مستقيم هو مستقيم حسن(٢).

أما المحال فقد جاء ابتداء مجردا من الصفة، وقد وَضَعَ له حدا يعرف به، فهو أن تنقض أول كلامك بآخره، فالمحال – عند سيبويه- ما اشتمل على تناقض يفضي به إلى الخروج عن المقبولية والفهم. يقول السيرافي في ذلك: "ومعنى أنه محال أنه أحيل عن وجهه المستقيم الذي به يفهم المعنى إذا تُكُلِّم به"(٣) ، ورغم أنّ مفهوم الإحالة الذي يتحدث عنه السيرافي قد يخرج عن حدود التناقض الذي أصّله سيبويه؛ فإحالة الكلام عن وجهه المستقيم قد يكون بطرق تتجاوز التناقض وتتعداه، إلا أنّ السيرافي عاد فقصر الإحالة – مقتفيا أثر سيبويه- على التناقض، فقال: " المحال هو الكلام الذي يوجب اجتماع

(١) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ/ ٧٩٦م)، **الكتاب**، تحيقي عبد السلام هارون، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١ج، ص٢٥-٢٦

(٢) انظر في التعليق على نص سيبويه السابق: الموسى، نهاد ، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، ط،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠. ص١٠٣ . و بحيري، سعيد حسن، **عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه: محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي**، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٥٠ وما بعدها. وحماسة، محمد عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، ط١، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٦١ وما بعدها. و ص٤٠-٤١. والمنصف عاشور، "ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب: مشروع قراءة في النظريات النحوية العربية"، **حوليات الجامعة التونسية**، ع٣، ١٩٨٩، ص ١٦٩-١٩٩ . و النجار،لطيفة ، **منزلة المعنى في نظرية النحو العربي**، ط١، دار العالم العربي، دبي، ٢٠٠٣ ، ص ٨٤- ٨٦ .

(٣) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله (ت ٣٦٨هـ / ٩٧٨م)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠، ج ٢، ص٩٠.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المتضادات"[١].

والذي يدعو إلى التأمل هو القسم الثاني من المحال وهو المحال الكذب، وهو قسم لم يضع له سيبويه حدا ولكنه اكتفى بالتمثيل له بقوله " سوف أشرب ماء البحر أمس"؛ إذ يبقى مصدر الإحالة فيه قائما على الجمع بين النقيضين "سوف وأمس". أما الكذب فمردود إلى طبيعة الحدث المتضمن في الجملة الذي لا يقبل في التصور إلا على أنه مجاز. فالمحال الكذب – عند سيبويه- هو في حقيقته مستقيم كذب تضمن جمعا بين نقيضين.

وقد خالف أبو الحسن الأخفش سيبويه في هذا، ورأى أنه لا وجود لكلام يقال فيه محال كذب، ووضع حدا للمحال أوسع من حد سيبويه فقال: "وأما المحال فهو ما لا يصح له معنى، ولا يجوز أن تقول فيه صدق ولا كذب، لأنه ليس له معنى. ألا ترى أنك إذا قلت: أتيتك غدا لم يكن للكلام معنى تقول فيه صدق ولا كذب"[٢].

والذي يبدو لي أنّ ما ذهب إليه الأخفش أقرب إلى الصواب والقبول، وهو أقرب كذلك إلى ما سنراه عند سيبويه وهو يحكم على الكلام بالإحالة من خلال الأمثلة التي سيعرض لها، إذ لا وجود لكلام محال كذب بعد ذلك في الكتاب، وكل الأمثلة التي حكم عليها سيبويه بالإحالة فيما بعد هي أمثلة منتفية المعنى في الأصل، فكيف السبيل إلى وصفها بصدق أو كذب؟ بل إنّ سيبويه نفسه يضع "المحال" في مقابل "الكلام" فيقول: " .. فإن أخرجت الفاء فقلت : أيَّ من يأتيني نحدثُه، فهو **كلام** في الاستفهام، **محال** في الإخبار"[٣] . فكأنّ المحال عنده خارج عن حدود الكلام، وهو على ذلك لا سبيل إلى وصفه بالصدق والكذب.

- الإحالة ومفهوم التناقض :

ويبدو لمن يتتبع المواضع التي ورد فيها مصطلح "محال" في الكتاب أنّ الإحالة عند سيبويه قد تتجاوز أحيانا حدود التناقض الذي اعتمده في حدّه، وتتسع دائرتها لتشمل أشكالا أخرى خالية من مفهوم التناقض لكنها تتضمن علاقات مرفوضة لا يمكن أن تتحقق بسبب خلل في التركيب تتعدد أسبابه ومصادره[٤]. أما مفهوم التناقض في الكلام المحال فإنه لم يظهر مباشرا واضحا إلا في مواضع معدودة من مجموع المواضع التي ورد فيها استخدام المصطلح عنده، إضافة إلى الموضع الأول الذي أصّل فيه تعريف

(١) السيرافي، **شرح كتاب سيبويه** ، ج٢، ص ٩٠.

(٢) سيبويه ، **الكتاب**، ج١، ص ٢٦ ، الهامش الأول . لاحظ أنّ تعريف الأخفش للمحال قريب جدا من التعريف المنسوب للخليل بن أحمد. وانظر في رد السيرافي على الأخفش : السيرافي ، **شرح كتاب سيبويه**، ج٢، ص٩٠ .

(٣) سيبويه ، **الكتاب**، ج٢ ، ص٤٠٦ .

(٤) وهو في هذه المواضع يقترب من تعريف الأخفش للمحال.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الكلام المحال، وقد أشرنا إليه آنفا.

فمن ذلك ما ورد في سياق حديثه عن الاستدراك بـــ (لكنْ)؛ إذ يقول: " فإن قلت مررت برجل صالح ولكنْ طالح، فهو محال؛ لأن لكنْ لا يتدارك فيها بعد إيجاب ولكنها يثبت بها بعد النفي"(١) . وهـــذا يعتمد على حكم "لكنْ" في الاستعمال كما أشار إليه سيبويه " إذ كان حكمها أن تقـــع بـــين كلامـــين متغايرين"(٢) في النفي والإثبات. فإن انتفى التغاير بين الجملتين أدى ذلك إلى إثبات معنيين متناقـــضين في كلام واحد، كأن يكون الرجل صالحا طالحا في آن.

ومنه ما جاء في أثناء حديثه عن كم الخبرية، وجواز العطف عليها بلا، إذ "تقول: كم قد أتاني! لا رجل ولا رجلان، وكم عبد لك! لا عبد ولا عبدان، فهذا محمول على ما حمل عليه كم لا على ما تعمل فيه كم، ... وهذا جائز في التي تقع في الخبر.. ولو قلت: كم لا رجلا ولا رجلين، في الخبر أو الاستفهام كان غير جائز، لأنه ليس هكذا تفسير العدد، ولو جاز ذا لقلت: له عشرون لا عبدا ولا عبدين، فلا رجل ولا رجلان توكيد لكم لا للذي عمل فيه، لأنه لو كان عليه كان محالا وكان نقضا"(٣) ، والتناقض هنا في الجمع بين معنى كم الدال على الكثرة ومعنى النفي المفهوم من "لا" الذي ينفي الكثرة وغيرها؛ إذ لا يمكن أن تفسَّر الكثرة وتبيَّن بنفيها.

ومنه ما جاء قريبا من حديثه في الباب السادس حين كان يؤصل للمعنى المحال ويضع له حـــدّا، وهو الكلام الذي يجمع بين زمنين متغايرين، إذ يقول: " وتقول: ما أعدو أن جالستك، أي أن كُنتُ فعلت ذلك، أي ما أجاوز مجالستك فيما مضى، ولو أراد ما أعدو أن جالستك غدا كان محالا ونقضا، كما أنه لو قال: ما أعدو أن أجالسك أمس كان محالا"(٤).

وقد يكون من الإحالة القائمة على التناقض ما أورده سيبويه من تحليل للتركيب الذي يتضمن "أم " المتصلة للتعيين التي يراها مساوية لأيّ الاستفهامية في أن كلا منهما يتطلب تعيين أحد الشيئين، فهمـــا يقومان على تصور في ذهن السائل، وعلى المسؤول أن ينطلق في إجابته من هذا التصور، وإلا فإنـــه قـــد

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص٣٤٥.

(٢) ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش (ت ٦٤٣هـــ / ١٢٤٥م) ، **شرح المفصل**، دار الكتـــب العلميـــة، بـــيروت، ٢٠٠١، ج ٤، ص٥٦٢ . وانظر: المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج ٤، ص١٠٧ . والرضي الاستراباذي، محمد ابن الحسن (ت ٦٨٦هـــ / ١٢٦٩م) ، **شرح كافية ابن الحاجب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨، ج٤،ص٣٩٤.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص١٦٨. وفي الأشباه والنظائر " وأن الخبرية يعطف عليها بلا فيقال: كم مالك لا مائة ولا مائتان، وكم درهـــم عندي لا درهم ولا درهمان. لأن المعنى كثير من المال وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل أكثر منه.. ولا يجوز في الاســـتفهامية لأن "لا" يعطف بها بعد موجب لأنها تنفي عن الثاني ما ثبت للأول و لم يثبت شيء في الاستفهام" السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال (ت ٩١١هـــ / ١٥٠٥م) ، **الأشباه والنظائر**، تحقيق فايز ترحيني ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٤. ج٢، ص٢٧١.

(٤) سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص٥٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يدخل في حيّز الكلام المحال؛ يقول سيبويه: " هذا باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما وأيهم وذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمروٌ، وأزيداً لقيت أم بشراً؟ فأنت الآن مدَّع أنَّ عنده أحدهما، لأنَّك إذا قلت: أيهما عندك، وأيَّهما لقيت. فأنت مدّعٍ أنّ المسئول قد لقي أحدهما،أو أنّ عنده أحدهما، إلاَّ أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهّما هو.

والدليل على أن قولك: أزيدٌ عندك أم عمروٌ ؟ بمنزلة قولك: أيّهما عندك؟ أنَّك لو قلت: أزيدٌ عندك أم بشرٌ؟ فقال المسئول: لا، كان محالا، كما أنَّه إذا قال: أيهّما عندك؟ فقال: لا فقد أحال"[١].

وهذه الإحالة قائمة على التدافع بين مفهوم الاستفهام عن التصور الذي في ذهن السائل، ومفهوم الاستفهام عن التصديق الذي أجاب عنه المسؤول[٢]؛ لأنّ "هذا النوع من السؤال الاستدراكي يثبت بأنّ واحدا من الاثنين صحيح. فنفي الاثنين يبطل التركيب كله وكذلك اصطلاحه الاجتماعي الذي يعتمد عليه"[٣].

وقد يكون منه أيضا ما جاء في سياق الحديث عن العطف على مجرور ربّ وكل، كما في قولهم: ربّ رجل وأخيه، وكل شاة وسخلتها، فالمعطوف نكرة، ولا يعتد بالضمير المتصل به لأنه عائد على نكرة، لأنك "تريد شيئا من أُمّةٍ، كل واحد منهم رجل، وضممت إليه شيئا من أمّةٍ، كلهم يقال له أخ، ولو قلت: وأخيه وأنت تريد شيئا بعينه كان محالا"[٤]. وهذه الإحالة متأتية من التناقض بين ما تدل عليه ربّ وما تدل عليه المعرفة في العربية؛ إذ إن معنى قولنا "ربّ رجل يقول ذلك: قل من يقول ذلك من الرجال، فلذلك "اختصت بالنكرة دون غيرها، ولأنها نظيرة كم .. إذ كانت كم للتكثير ورب للتقليل، والتكثير والتقليل لا يتصوران في المعارف"[٥] ؛ لأن المعارف تدل على شيء واحد لا يحتمل تكثيرا ولا تقليلا.

- الإحالة بعيدا عن مفهوم التناقض :

أما المواضع الأخرى التي ورد فيها المصطلح فتبتعد عن الجمع بين النقيضين، وتتحقق فيها الإحالة بأشكال أخرى يجمعها – في الغالب – خلو الكلام من المعنى أو فساد يعتريه فيجعله مما لا يفهم أو يقبل. ويتفاوت الفساد ويختلف بحسب القاعدة التي يخرقها التركيب أهي دلالية تتصل بالمعاني وما تقوم عليه من

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص١٦٩ .

(٢) من الممكن تصنيف هذا النوع من المحال تحت ما سماه حازم القرطاجني : " تدافع بين المعاني وأغراض الكلام". انظر : القرطاجني، أبوالحسن حازم (ت ٦٨٤هـ / ١٢٨٥م) **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، تحقيق محمد الحبيب بن خوجة، دار الكتب الشرقية، ص١٣١.

(٣) كارتر، ميخائيل ج، "قراءة ألسنية للتراث اللغوي العربي الإسلامي: نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي، مساهمة في تاريخ اللسانيات" ، **حوليات الجامعة التونسية**، ع ٢٢، ١٩٨٣، ص ٢٣٢.

(٤) سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص٥٥ .

(٥) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج ٤، ص٤٨٣. وانظر : المبرد، **المقتضب**، ج ٤، ص١٦٤ . و الرضي، **شرح الكافية**، ج ٤، ص٣٠٠ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

علاقات كثيرة متداخلة على اختلاف مكونات المعنى وتعدد مستوياتها أم هي تقديرية تأويلية تقوم على تأويل للكلام يؤدي إلى خرق بعض الأصول التي ينطلق منها النحاة ويعتمدونها في سنّ القوانين والحكم على الكلام بالصحة أو الخطأ. ومن الممكن أن نصنف صور الإحالة هذه إلى أقسام، منها:

١. الإحالة ونقص الكلام:

قد تبرز الإحالة عند سيبويه في الكلام الذي لم تكتمل عناصره، فهو كلام ناقص، ونقصه يؤدي إلى قصوره عن أداء معنى يفهمه المخاطب، فالإحالة هنا من الممكن أن ترفع عن الكلام بإتمامه وإكمال ما يعتريه من نقص. وغالبا ما يأتي الحكم بالإحالة في هذا النوع عند سيبويه في سياق عقد مقارنات بين تراكيب يتصف بعضها بأنه محال لا سبيل إلى قبوله في منطق اللغة المعتمد عند أبناء العربية بسبب نقص دلالي أو تركيبي يجرده من المعنى في مقابل تراكيب مستقيمة مكتملة البناء تشتمل على كل العناصر اللازمة لتكوين معنى تام يقبله الفهم ويدركه العقل.

من ذلك مثلا قوله: " هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوله: وذلك قولك: والله إن أتيتني لا أفعل، لا يكون إلا معتمدةً عليه اليمين. ألا ترى أنَّك لو قلت: والله إن تأتني آتك لم يجز ولو قلت والله من يأتني آته كان محالاً، واليمين لا تكون لغواً كلا والألف؛ لأن اليمين لآخر الكلام وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين، وإذا قلت أإن تأتني آتك فكأنك لم تذكر الألف، واليمين ليست هكذا في كلامهم"(١). وقد فسّر النحاة ذلك بقولهم: "إن اليمين لا يقع إلا على مقسم به ومقسم عليه"(٢) . فإسقاط أحدهما يحيل الكلام عن وجهه، لأنه ينتج تركيبا ناقصا لا يُتصور له معنى، ولذلك يلجأ سيبويه إلى المقارنة بين اليمين وهمزة الاستفهام التي لا تعتمد على جزء آخر تكمل به كلاما.

ومنه ما أورده في سياق المقارنة بين "أيّ" الاستفهامية و"أيّ" الموصولة؛ إذ يقول: "وتقول في شيء آخر: أيٌّ من إن يأتنا نعطه نكرمُه؟ فهذا إن جعلته استفهاما فإعرابه الرفع، وهو كلام صحيح. من قبل أن يأتنا نعطه صلة لمن فكمل اسما....فكأنك قلت: أيٌّ القوم نكرمه، وأيهم نكرمه؟ ...فإن جعلت الكلام خبرا فهو محال؛ لأنه لا يحسن أن تقول في الخبر: أيهم نكرمه. ولكنك إن قلت: أيَّ من إن يأتنا نعطه نكرمُ تهينُ، كان في الخبر كلاما، لأن أيهم بمنزلة الذي في الخبر، فصار نكرم صلة، وأعملت تهين، كأنك قلت: الذي نكرم تهين"(٣).

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص٨٤ . ففي هذا النوع من التركيب يحرص على إكمال ركني القسم، ولا ينظر في إكمال ركني الشرط. لأن بالقسم يتم المعنى ويستقيم.

(٢) المبرد، **المقتضب**، ج ٢، ص٣٣٦ .

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص٤٠٥ . وانظر أيضا ص ٤٠٦؛ إذ يورد مقارنات أخرى بين الموصولة والاستفهامية تكون صحيحة مع الثانية محالة مع الأولى بسبب عدم اكتمال بناء الجملة فيها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهذا الحكم بالإحالة قائم على حاجة "أيّ" الموصولة إلى صلة تكمل بها، واستغناء الاستفهامية عن ذلك. ولذلك كان الكلام مستقيما معها محالا مع الموصولة للنقص الذي يعتريه ويحيله عن وجهه الصحيح الذي يفهم معنى. ويمكننا أن نوضح ذلك في الجدول التالي:

أيُّ	**مَنْ**	**إن يأتنا نعطه**	**نكرمُهُ؟**		**=**	**أيُّ**	**القوم**	**نكرمُهُ؟**		**كلام لاكتمال الجملة**
م	مض	صلة مض	خ			م	مض	خ		
أيُّ	**مَنْ**	**إن يأتنا نعطه**	**نكرمه**		**=**	**أيُّ**	**القوم**	**نكرمه**		**محال لنقص الخبر**
م	مض	صلة مض	صلةأي		=	م	مض	صلةأي		
أيُّ	**من**	**إن يأتنا نعطه**	**نكرمه**	**تهين**	**=**	**أيُّ**	**القوم**	**نكرمُه**	**تهين**	**كلام لاكتمال الجملة**
م	مض	صلة مض	صلةأي	خ	=	م	مض	صلةأي	خ	

٢. الإحالة وغياب المرجع:

وتأتي بعض صور المحال عند سيبويه قريبة جدا من حدّ الجرجاني الذي يقول فيه – كما أوردنا آنفا- المحال ما يمتنع وجوده في الخارج، فهو ما تضمن معنى يفتقر إلى مرجعية في الوجود، فالمرجع الواقعي للمعنى غائب أو مفقود، ومن ذلك قوله في باب البدل: "مررت برجل حمارٍ ، فهو على وجه محال، وعلى وجه حسن. فأما المحال فأن تعني أن الرجل حمار. وأما الذي يحسن فهو أن تقول: مررت برجل، ثم تبدل مكان الرجل فتقول: حمار، إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت، وإما أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردت غير ذلك"(١) . إذ يمتنع في الوجود أن يكون رجلا وحمارا في آن معا على الحقيقة(٢).

ويمكن أن يكون ما جاء في باب الاستثناء من هذا القسم الذي يمتنع تحققه في الوجود؛ إذ يجب نصب ما بعد إلا في الاستثناء التام الموجب ولا يجوز إتباعه على البدلية بخلاف الاستثناء المنفي؛ لأنك إذا قلت "أتاني إلا أبوك كان مُحالاً. وإنما جاز ما أتاني القومُ إلا أبوك لأنه يحسن لك أن تقول: ما أتاني إلا أبوك "(٣). ولبيان وجه الإحالة في الأول يقول الأنباري: "فإذا قيل: لم جاز البدل في النفي و لم يجز في الإيجاب؟ قيل لأن البدل في الإيجاب يؤدي إلى محال، وذلك لأن المبدل منه يجوز أن يقدر كأنه ليس في الكلام، فإذا قدرنا هذا في الإيجاب كان محالا، لأنه يصير التقدير جاءني إلا زيد، ويصير المعنى أنّ جميع الناس جاءوني إلا زيد، وهذا لا يستحيل في النفي كما يستحيل في الإيجاب؛ لأنه يجوز ألا يجيئه أحد إلا

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص٤٣٩.

(٢) لا على التشبيه.

(٣) سيبويه، **الكتاب** ، ج ٢، ص٣٣٠ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

زيد"[١]. فوجه الإحالة فيه أنّ مجيء جميع الناس إليه – كما يُفْهِم التركيب على ما قدّره النحاة– مما يمتنع وقوعه في الوجود، فهو على ذلك محال.

وقريب منه الحكم على "إلا" بأنها صفة بمعنى غير وامتناع كونها أداة للاستثناء، كما في قولك: لو كان معنا رجل إلا زيدٌ لهلكنا. " والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيد لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت"[٢].

ومنه ما جاء في سياق المقارنة بين تفضيل الشيء على غيره وتفضيل الشيء على نفسه باعتبارين مختلفين، كقولنا:

- مررت برجل خيرٌ منه أبوه
- ما رأيت رجلا أبغضَ إليه الشر منه.

إذ الابتداء في الثاني محال؛ لأنك إذا قلت: "أبغضُ إليه منه الشر لم يجز، ولو قلت خيرٌ منه أبوه جاز"[٣] . لأن ذلك يؤدي إلى تفضيل الشيء على نفسه مطلقا.كأننا نقول: الشر أبغض إلى (زيد) من (زيد)، وهذا ممتنع في الوجود والتصور معا.

وقد يكون من هذا الباب ما يتصل بتحديد معمولات الفعل، وما يجوز أن يتعدى إليه الفعل وما لا يجوز، إذ يرتبط ذلك عند سيبويه بمعنى الفعل وما يتطلبه هذا المعنى من معمولات يتعدى إليها؛ فلا يمكن أن يتعدى الفعل إلى أي معمول من دون أن يعوّل في ذلك على معناه، وإلا فإن ذلك قد يقود إلى كلام لا يمكن تصوره لانتفاء تحققه في الوجود[٤]. فمن ذلك قوله: " وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم: ربحت الدرهمَ درهما محال، حتى تقول: في الدرهم وللدرهم"[٥]؛ إذ إن الفعل "ربح" لا يتطلب مفعولين ينصبهما، ولا يستلزم معناه ذلك، وعليه فإن التركيب السابق محال لأنه يتنافى مع حاجة الفعل ومعناه الذي يحدد عدد معمولاته ونوعها، ولأنه – بذلك- ينتج معنى غير قابل للتحقق أو التصور.

وأوضح منه ما أورده في سياق تحديد العامل في المفعول معه؛ إذ يرى سيبويه أنّ الفعل هو العامل في المفعول معه وليست الواو كما هو رأي بعض النحاة، ولكي يثبت ذلك يلجأ إلى التمثيل فيقول: "كأنك

(١) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن (ت ٥٧٧هـ / ١١٦١م) **أسرار العربية**، تحقيق فخر صالح قدارة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥ ، ص ١٨٩.

(٢) **الكتاب** ٣٣١/٢ .

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص٣٢ .

(٤) على الرغم من أن ذلك لا يعني الربط بين التصور والوجود؛ إذ يمكن أحيانا تحقق المعنى في التصور وعدم تحققه في الوجود، فهل يطلق على هذا النوع من الكلام حكم الإحالة؟

(٥) سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص٣٩٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قلت في الأول: ما صنعت أخاك[١]، وهذا محال ، ولكن أردت أن أمثل لك"[٢] . فهذه الجملة (ما صنعت أخاك) يوردها سيبويه للتدليل على أنّ الناصب للمفعول معه هو الفعل، ولكنه يتدارك على نفسه فيوضح أنّها مما لا يمكن تحققه في الواقع، لعدم إمكانية تعدي الفعل "صنع" إلى المفعول" أخاك" ، فهو مما لا يقع في الوجود ولا يتصور في الذهن.

وقريب من ذلك امتناع تعريف الاسم بالألف واللام والإضافة معا، ولذلك يحكم سيبويه على الكاف في قولهم "النجاءك" وأمثالها بأنها حرف وليست ضميرا، لأنها "لو كانت اسما لكان النجاءك محالا، لأنه لا يضاف الاسم الذي فيه الألف واللام"[٣] ، إذ "لا يدخل تعريف على تعريف"[٤] ؛ لأن الألف واللام تعرفان الاسم بالعهد والإضافة تعرفه بالملك والاستحقاق، فاختلفت جهتا التعريف في كل منهما فامتنع الجمع بينهما، لأنه لا يمكن أن يكون لمثل هذا الاسم مرجع في الوجود أو تصور في الذهن.

٣. الإحالة والكلام المفكك:

ومن صور المحال عند سيبويه الكلام الذي تتفكك العلاقات فيه بين الكلمات فتصبح بلا رابطة دلالية أو تركيبية، فيستحيل – حينها- أن يكون للكلام معنى مفهوم معقول؛ لأن المعنى قائم – عند مستوى معين من مستوياته- على وجود روابط لغوية تربط بين عناصره فإذا فككت هذه الروابط فُقِد المعنى، ودخل الكلام في حيّز المحال.

ويتجلى هذا القسم بوضوح عند سيبويه في سياق حديثه عن الضمائر المتصلة والمنفصلة، فالأولى في اللغة استعمال المتصلة منها، وعدم اختيار الضمير المنفصل في أي موضع يجوز فيه استعمال المتصل، يقول سيبويه: "واعلم أنه قبيح أن تقول: رأيت فيها إياك، ورأيت اليوم إياه، من قبل أنك قد تجد الإضمار الذي هو سوى إيّا، وهو الكاف في رأيتك فيها، والهاء التي في رأيته اليوم،... وأما: ما أتاني إلا أنت، وما رأيت إلا إياك، فإنه لا يدخل على هذا، من قبل أنه لو أخر إلا كان الكلام محالا، ولو أسقط إلا كان الكلام منقلب المعنى وصار الكلام على معنى آخر"[٥] لأننا في مثل: ما أتاني إلا أنت لو اخترنا الضمير المتصل لاضطررنا إلى تأخير إلا فيصبح الكلام[٦]:

---

(١) في تفسير قولنا : ما صنعت وأخاك.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص٢٩٩. وانظر : الأعلم الشنتمري، أبو الحجاجا يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦هـ / ١٠٨٣م) ، **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق: رشيد بلحبيب، المملكة المغربية، ١٩٩٩، ج ١، ص.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص٢٤٤.

(٤) المبرد، **المقتضب**، ج ٤، ص٢٣٩ .

(٥) سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص٣٦١ .

(٦) على افتراض أنّ الكلام قد تمّ وكمل.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- ما أتيتني إلا
- ما رأيتك إلا

وهذا كلام خال من المعنى تماما، بسبب انعدام وجود روابط دلالية وتركيبية تربط عناصره بعضها ببعض.

ومن هذا القسم قول سيبويه: " واعلم أنه محال أن تقول: عبدالله نعم الرجل، والرجل غير عبدالله ، كما أنه محال أن تقول عبدالله هو فيها، وهو غيره "(١) . لأنه إذا كان "الرجل" يعود على شخص غير عبد الله انفكت العلاقة بين المبتدأ (عبدالله) والخبر (نعم الرجل) ففقد الكلام معناه، فقولهم: نعم الرجل، معناه: محمود في الرجال(٢). وهذا لا يمكن أن يراد إذا كان المقصود بالرجل شخصا بعينه، لأن ذلك إيذان بانقطاع الرابط بين طرفي الجملة.

وقد يكون منه ما يورده سيبويه – في مواضع مختلفة – من حديث حول ضرورة التطابق بين الصفة وموصوفها في التعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ لأن عدم التطابق يفكك العلاقة بينهما، فيحيل الكلام عن وجهه. يقول سيبويه في باب ما ينصب فيه الاسم لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة: "واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة، كما لا يجوز وصف المختلفين، وذلك قولك: هذه ناقة وفصيلها الراتعان. فهذا محال؛ لأن الراتعان لا يكونان صفة للفصيل ولا للناقة، ولا تستطيع أن تجعل بعضها نكرة وبعضها معرفة. وهذا قول الخليل رحمه الله"(٣) . ويقول في باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة: "هذان رجلان وعبدالله منطلقين. وإنما نصبت المنطلقين لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة لعبدالله، ولا أن يكون صفة للاثنين، فلما كان ذلك محالا جعلته حالا صاروا فيها. وهذا شبيه بقولك: هذا رجل مع امرأة قائمين"(٤).

ومن هذا الباب وجوب التطابق في الإعراب بين المتعاطفيْن، لأنه يشير إلى دخولهما في علاقة تركيبية ودلالية واحدة، فإذا انتفى التطابق دل ذلك على تفكك العلاقة بينهما وانعدام الرابط الذي يربطهما، يقول سيبويه: " هذا باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما .... وأمَّا ما ينجزم بين المجزومين فقولك: إن تأتني ثمَّ تسألْني أعطك، وإن تأتني فتسألْني أعطك، وإن تأتني وتسألْني أعطك. وذلك لأنَّ هذه

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص١٧٧ .

(٢) انظر : المبرد، **المقتضب**، ج ٢، ص١٤٩.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص٥٩ . وفي **المقتضب** ٤/٣١٤ " الحال يجوز لهما والنعت لا يصلح من أجل عبدالله"

(٤) سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص٨١ . وفي **اللباب**: " وإنما كانت الصفة كالموصوف في التعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والإعراب لأن الصفة هي الموصوف في المعنى ، ومحال أن يكون الشيء الواحد معرفة ونكرة ومفردا وأكثر في حال واحدة" . العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت ٦١٦هـ / ١٢١٩م) ، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٥. ج١، ص ٤٠٥.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحروف يشركن الآخر فيما دخل فيه الأول. وكذلك أو وما أشبههنَّ.ولا يجوز في ذا الفعل الرفع. وإنَّما كان الرفع في قوله متى تأته تعشو، لأنَّه في موضع عاش، كأنه قال: متى تأته عاشياً. ولو قلت متى تأته وعاشياً كان محالاً. فإنَّما أمرهن أن يشركن بين الأوّل والآخر"(١).

ويتجاوز سيبويه – في باب العطف – شرط التطابق الإعرابي بين المتعاطفين إلى شرط آخر قائم على منطقية التشارك بينهما؛ فلا يكفي -لتحقيق التماسك بين عناصر التركيب العطفي- أن يتطابقا في الإعراب فقط، بل يجب أن يشتركا – دلاليا- في قبولهما الارتباط بالعامل، وإلا فإن انتفاء هذا الشرط مؤذن أيضا بتفكك التركيب ودخوله في حيّز المحال، وهذا البعد يتضح عند سيبويه في حديثه عن حتى الابتدائية التي لا يجوز الحكم عليها بكونها عاطفة، لأن العطف يحيل الكلام عن وجهه ويجمع بين ما لا يمكن الجمع بينهما، وذلك كما في قولهم : قد قاله القوم حتى إنّ زيدا يقوله، وقد انطلق القوم حتى إن زيدا لمنطلق، " فحتَّى ها هنا معلَّقة لا تعمل شيئاً في إنّ(٢)، كما لا تعمل إذا قلت: حتى زيد ذاهبٌ، فهذا موضع ابتداء وحتَّى بمنزلة إذا. ولو أردت أن تقول حتّى أنّ في ذا الموضع كنت محيلا، لأنَّ أنَّ وصلتها بمنزلة الانطلاق، ولو قلت: انطلق القوم حتّى الانطلاق أو حتّى الخبر كان محالاً."(٣) وقد أوضح المبرد وجه الإحالة في مثل هذه التراكيب بمقارنتها بتركيب آخر يأتي فيه العطف مقبولا لأنه المتعاطفين فيه مما يجوز الاشتراك بينهما في قبول الارتباط بالعامل، يقول المبرد: "ولو قلت في هذا الموضع "أنّ" كان محالا، لأن "أنّ" مصدر ينبئ عن قصة، فلو كان: قد قاله القوم حتى القول كان محالا. ولو قلت بلغني حديثك حتى أنك تظلم الناس، كان من مواضع أنّ المفتوحة لأن المعنى: بلغني حديثك حتى ظلمك الناس"(٤).

٤. الإحالة ومقام الكلام:

وقد يتسع معنى المحال عند سيبويه أحيانا، فيجاوز المعاني اللغوية الخالصة، ويخرج إلى دائرة المقام وما يكتنفه من علاقات بين المتكلمين والمخاطبين وما تحدده أحوالهم من أشكال مخصوصة للكلام تجوز في حال ولا تجوز في أخرى. فالإحالة –هنا- مضبوطة بضوابط من خارج اللغة، محكومة بما يقبله مقام الكلام- وليس الكلام- وما لا يقبله.

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص٨٧ . ولاحظ أنّ سيبويه جعل رفع هذه الأفعال على أنها أحوال كما في قول الشاعر :

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

محال لأن حروف العطف تمنع ذلك وتتطلب الإشراك بين المتعاطفين في الإعراب.

(٢) أي أنها الابتدائية وليست العاطفة.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص١٤٣ . وواضح أنّ هذا الحكم بالإحالة مبني على تقدير النحاة أنّ واسمها وخبرها بالمصدر . وعطف المصدر على ما قبله في مثل هذه الجمل لا يستقيم.

(٤) المبرد ، **المقتضب**، ج ٢، ص٣٥٠ . وانظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج ٤، ص٥٢٨. وللتقريب نقول إنّ التركيب المحال الذي مثّل له سيبويه والمبرد في النصين السابقين يساوي قولنا : جاء زيد وكرسي . إذ يستحيل عطف الكرسي على زيد لأنهما مما لا يقبلان الاشتراك في الارتباط بالعامل "جاء" بخلاف جاء زيد وعمرو. وانظر في موضع آخر من مواضع الحديث عن العطف **الكتاب**، ج ٣ ، ص٢٦ و٢٨.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يقول سيبويه في مثل هذا الوجه: "وحدثنا يونس أيضا تصديقا لقول أبي الخطاب، أن العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا. لم يرد بقوله هذا أنت، أن يعرفه نفسه، كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره. هذا محال، ولكنه أراد أن ينبهه، كأنه قال: الحاضر عندنا أنت، والحاضر القائل كذا وكذا أنت"(١). فهذا الحكم قائم عنده على تحليل موقف الإشارة " فقد لاحظ أنّه يقوم في المواضعات المتعارفة على ثلاث جهات: المتكلم (المشير)، والمشار إليه، والمخاطب (المشار له)، ولاحظ أنّ المخاطب جهة لازمة في هذه الجهات، ولكنه جهة واحدة، فلا يجوز في حكم التحليل الخارجي للعبارة أن يكون المخاطب مشارا إليه ومشارا له في آن معا"(٢).

ومنه ما جاء عنده في سياق تحليل جمل من مثل: هو زيد معروفا؛ إذ يقول: "وإذا ذكرت شيئا من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل أو صفة غير عمل، ولا تريد أن تعرفه بأنه زيد أو عمرو. وكذلك إذا لم توعد و لم تفخر أو تصغر نفسك... وذلك أنّ رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبدالله منطلقا، وهو زيد منطلقا كان محالا؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، و لم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت عن التسمية؛ لأن هو وأنا علامتان للمضمر، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني"(٣). فمصدر الإحالة هنا في التعارض بين دلالة التركيب وحاجة المقام؛ إذ لا حاجة إلى أن يعرف المتكلم السامع بنفسه؛ لأن هذه المعرفة متحققة أصلا فيما يدل عليه الضمير.

٥. الإحالة ومخالفة الأصول النحوية:

وتأتي بعض صور المحال عند سيبويه في سياق تحليل التراكيب وفق الأصول النظرية التي اعتمدها في وصف العربية وتقعيد قواعدها، فالمحال في مثل هذه الحالة هو افتراض يفترضه سيبويه لتركيب مخالف لأصل من أصول النظرية النحوية، أي أنّ مصدر الإحالة هنا يأتي من مخالفة التأويل الذي يفترضه سيبويه لقواعد يعتمدها ويصدر عنها في وصف اللغة وصوغ أحكامها العامة. ولا شك أنّ هذا الافتراض يوقع الكلام في حيّز المحال لأن مخالفة أصل من أصول النظرية يخرج الكلام عن حيّز الصحة أو المقبولية التي تتوافق مع ما أصبح عنده في حكم المتعارف عليه الذي لا خلاف حوله.

فمن ذلك – مثلا- ما يراه من امتناع إظهار الفعل (العامل) مع المنصوب على التحذير إذا تكرر أو عطف عليه بشيء، وجواز إظهاره إذا لم يتكرر، إذ يقول: "وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنّوا

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص ٣٥٥ . ويقول في موضع آخر ١٤١/١ " لأنك لا تشير إلى للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره، ألا ترى أنك لو أشرت إلى شخصه فقلت: هذا أنت . لم يستقم"

(٢) الموسى، نهاد، **نظرية النحو العربي**، ص ٩٢.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص٨٠ . وانظر: المبرد، **المقتضب**، ج ٤، ص٣١١.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(يعني ذكروا بعدها شيئا ثانيا) لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل.. فلو قلت : نفسك أو رأسك أو الجدار ، كان إظهار الفعل جائزا .. فلما ثنيت صار بمنزلة إياك، وإياك بدل من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادر كذلك نحو: الحذر الحذر. ومما جعل بدلا من اللفظ بالفعل قولهم: الحذر الحذر، والنجاء النجاء، وضربا ضربا، فإنما انتصب هذا على: الزم الحذر، وعليك النجاء، ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة افعل. ودخول الزم وعليك على افعل محال"[١] . فالإحالة هنا سببها دخول فعل على فعل. ولكنّ التركيب الذي يتحدث عنه سيبويه خال من الفعل في الظاهر. إلا أنّ التكرار أو العطف على المنصوب مساو في التقدير عنده للفظ بالفعل.

ومن هذا الباب ما جاء في سياق الحديث عن نصب الفعل المضارع بعد اللام وحتى كقولك جئتك لتفعل أو حتى تفعل " فإنما انتصب هذا بأنْ، وأنْ ههنا مضمرة؛ ولو لم تضمرها لكان الكلام محالاً، لأنّ اللام وحتّى إنّما يعملان في الأسماء فيجرّان، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال. فإذا أضمرت أنْ حسن الكلام لأنّ أنْ وتفعل بمنزلة اسم واحد، كما أن الّذي وصلته بمنزلة اسم واحد؛ فإذا قلت: هو الذي فعل فكأنك قلت: هو الفاعل، وإذا قلت: أخشى أن تفعل فكأنك قلت: أخشى فعلك. أفلا ترى أنّ أنْ تفعل بمنزلة الفعل، فلّما أضمرت أن كنت قد وضعت هذين الحرفين مواضعهما، لأنهما لا يعملان إلّا في الأسماء ولا يضافان إلّا إليهما."[٢]

ومنه الحكم على "مَنْ" بأنها موصولة وامتناع كونها شرطية في سياقات محددة، لأن ذلك قد يخرق بعض قواعد العمل النحوي المعتمدة عندهم، يقول سيبويه: " هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي: وذلك قولك: إنّ من يأتيني آتيه، وكان من يأتيني آتيه، وليس من يأتيني آتيه.وإنّما أذهبت الجزاء من هاهنا لأنّك أعملت كان وإنّ، و لم يسغ لك أن تدع كان وأشباهه معلّقة لا تعملها في شئ فلّما أعملتهنّ ذهب الجزاء و لم يكن من مواضعه. ألا ترى أنك لو جئت بإنْ ومتى، تريد إنّ إنْ وإنّ متى، كان محالاً. فهذا دليل على أنّ الجزاء لا ينبغي له أن يكون هاهنا بمن وما وأيّ. فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت، فمن ذلك قولك: إنّه من يأتنا نأته"[٣]. فالحكم على "من" بأنها موصولة هنا، لأن هي التي تقبل أن تقع معمولة لعامل يطلبها " كان وإنّ وأشباههما". أما الشرطية فلا تستجيب لمثل هذا المطلب، فليس هذا من مواضعها.

وفي سياق الحديث عن العمل النحوي وشروطه وما يقبل منه وما لا يقبل يورد سيبويه تركيبا يمتنع فيه العمل النحوي امتناعا تاما؛ لأن العامل فيه يفتقد إلى شروط العمل كما اعتمدها النحاة، يقول

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٢٧٥ .
(٢) **المصدر السابق**، ج ٣، ص٦ .
(٣) **المصدر السابق**، ج ٣، ص٧١ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سيبويه : "ولو قلت: مررت بأخيه أبوك، كان محالا أن ترفع الأب بالأخ"[١].

فهذه أهم أقسام المحال التي نجدها عند سيبويه، ويتضح من الأمثلة التي سقناها أنّ الإحالة عنده تتجاوز بعد التناقض الذي اتخذه معيارا، وهو يضع حدّ الكلام المحال في مقدمة كتابه. وقد يكون الجامع الذي يجمعها – إن استثنينا ما يتصل بمخالفة الأصول النحوية[٢] – اختلال في المعنى يخرج التركيب عن حدود الكلام الذي يتحمل دلالات يمكن فهمها أو ردّها إلى مرجعية مقبولة بين أبناء اللغة الواحدة. فهو مقياس " يطبق على العبارات التي يمكن أن لا تفيد شيئا بتاتا بالنسبة للمخاطب"[٣]

ونود أن نشير هنا إلى أنّ الإحالة في الكلام قد يُعبِّر عنها سيبويه أحيانا بقوله "وهذا غير جائز، أو لا يجوز" فعدم الجواز قد يطابق عند سيبويه في كثير من المواضع الإحالة في الكلام. ولكننا آثرنا أن نقتصر في بحثنا هذا على المواضع التي صرّح فيها سيبويه بمصطلح الإحالة، من دون أن نُدْخِلَ في الاعتبار أي تعبير أو مصطلح قد يدل على الإحالة في معناه دون لفظه، حتى نتمكن من حصر الموضوع وتتبعه.

وقد لا يتضح معنى الإحالة عند سيبويه بجلاء إلا بعد أن يوضع المحال في مقابل أصناف أخرى من الكلام كالمستقيم والحَسَن والقبيح والضعيف وغيرها من الأصناف التي يوردها سيبويه في كتابه في سياق وصف الكلام وتحليل ما يتولد عنه من تراكيب كثيرة؛ إذ إنّ استخلاص معايير لكل صنف منها ووضعها بإزاء بعض قد يزود الباحث بتصور دقيق لمعايير تقسيم الكلام عند سيبويه إلى هذه المستويات التي – بلا شك- تتفاوت فيما بينها في استيفائها لشروط الكلام الجيد، أو المستقيم الحسن، على حدّ تعبير صاحب الكتاب، وهي شروط – كما لاحظنا جانبا منها – تبتعد عن الأحكام اللغوية العامة إلى ضوابط تفصيلية دقيقة تكشف عن أبعاد في التراكيب ذات خصوصية وفرادة، وتحمل القارئ على تأمل كيف تستعصي اللغة أحيانا عن أن ينفصل فيها النحوي عن الدلالي واللغوي الخالص عما يتداخل معه من أبعاد خارجية غير لغوية.

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص٣٤. والعمل النحوي – كما أصله سيبويه – قائم بالدرجة الأولى على وجود علاقة دلالية معقولة ومقبولة بين العامل ومعموله، وهذه العلاقة لا تتأتى إذا خلا العامل من الحاجة "الدلالية" إلى معموله. وهذا ما نراه في مثل قولنا : مررت بأخيه أبوك. إذ إن مبدأ الحاجة الدلالية في العامل للمعمول منتف هنا. يقول المبرد : "فإن قلت في الواحد : هذا الضارب زيدا، وهو القاتل الرجل ، فمعناه الذي ضرب زيدا والذي قتل الرجل، فتنصب ما بعده لأن فيه معنى الفعل، ولا معنى للأسماء غير المشتقة في ذلك. ألا ترى أنك لو قلت: هذا الغلام زيدا. كان محالا" **المقتضب** ١٤٤/٤. وهناك مواضع أخرى وردت عند سيبويه في سياق الحكم على الكلام بالإحالة بسبب خرق في التركيب لقاعدة أو أصل من أصول نظريتهم النحوية. ينظر : ج ٣، ص٩٧ ، ١٠٣.

(٢) على الرغم من أنّ هذه أيضا من الممكن أن ترد بشيء من التلطف والتدبر إلى غيرها من الأقسام في كونها أيضا مما يختل فيها المعنى اختلالا يخرجها عن حيّز الكلام بشروطه اللغوية الكثيرة المتداخلة.

(٣) كارتر، ميخائيل ج ، "قراءة **ألسنية للتراث اللغوي العربي الإسلامي: نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي** " ص ٢٣١ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهذا يؤكد ما سبق أن أشرنا إليه في بداية البحث من أنّ سيبويه كان يتعامل مع الظاهرة اللغوية على أنها ظاهرة شديدة التعقيد لا يمكن أنْ نقتصر فيها على تحليل الجمل تحليلا شكليا قائما على رصد العلاقات النحوية بين عناصرها. فهو – كما رأينا في النصوص السابقة وكما هو الحال في مجمل نصوص كتابه- يميل إلى تحليل الجمل تحليلا يعتمد على ربطها بمرجعية دلالية خاصة تحددها عوامل كثيرة، من أهمها الأصول العامة التي ينبني عليها أي نظام دلالي لغوي كأصل التوافق وعدم التناقض، وأصل المرجعية، وأصل منطقية العلاقات بين عناصر التركيب واستجابتها لشروط التطابق التركيبي والدلالي، وأصل التوافق بين اللغة ومقامات استخدامها ومقاصد الناطقين بها. "ففي تفكير سيبويه تنتظم البنية اللغوية بالبنية المنطقية، بل لا فصل في النظرة النحوية بين التركيبي والدلالي المنطقي. ونلاحظ في أمثلة المحال والقبيح والكذب شعورا خفيا بضرورة اتّساق المكوّن التركيبي الشكلي والمكوّن الدلالي المنطقي ليتحقق الإبلاغ"(١).

وبسبب هذا النوع من التحليل الذي يعتمده سيبويه نجد أنّ المحال من الكلام عنده متعدد الأوجه مختلف المستويات، لكنّ هذا الاختلاف لا يخرجه من دائرة المحال إلى حيّز كلام آخر قد يقال فيه ضعيف أو قبيح أو حسن. إنّ الإحالة – عنده- يجمعها جامع واحد، هو اختلال في المعنى يخرجه من دائرة الكلام المقبول الذي يعقله ابن اللغة، ولكنّ هذا الاختلال تتعدد مداخله وتتنوّع عنده. وهذا التعدد سببه – كما ذكرنا – تعقيد الظاهرة اللغوية وتعدد عناصرها وتنوع ضوابطها كما كان يراها سيبويه، وكما يظهر بوضوح في كثير من نصوصه وتحليلاته.

وإذا أردنا أن نتتبع تطور المصطلح عند من جاء من النحاة بعد سيبويه، فإننا سنجد أنّ معظم نصوصهم تدور في فلك المحال، كما أصّل له سيبويه في البدء. بل إنّ المصطلح عندهم يرد، في كثير من الأحيان، في المواضع نفسها التي وردت عنده، وفي الأمثلة ذاتها التي ذكرها في كتابه(٢).

والذي يبدو أنّ مصطلح الإحالة في الكلام بقي في علم النحو كما أصّل له سيبويه، إلا أنّه ظهر – فيما بعد – في صورة أكثر وضوحا في مصنفات النقاد والبلاغيين الذين حاولوا أن يضعوا له حدودا دقيقة مقنّنة، فحصروا مفهومه – في الغالب – في بعد غياب المرجعيّة الذي قد يتأتى من التناقض أو غيره.

ولا شك أنّ غايات البحث النقدي والبلاغي قد وجهت البحث في وجوه الإحالة في الكلام؛ فليس الكلام هنا وصفا للتراكيب اللغوية في أشكالها التي قد تتعدد بتعدد المقاصد والمقامات

(١) عاشور، المنصف ، **ملاحظات حول رسالة سيبويه**، ص ١٨١.

(٢) أشرنا في بعض المواضع إلى نصوص عند نحاة آخرين مثل المبرد ، وابن يعيش، والرضي وغيرهم. وللتأكيد نقول إن مصطلح "محال" تكرر في كتاب المقتضب سبع وثلاثون مرة في مواضع تكاد تتطابق مع ما جاء عند سيبويه في الأمثلة والتحليل.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والدلالات، وما يصح منها وما لا يصح في ضوء ضوابط متنوّعة تُستَقى من اللغة نفسها أو مما يلابسها ويؤثر فيها.

وأكثر ما يلفت النظر عند البلاغيين تمييزهم بين المحال والمُمْتَنِع من الكلام، "فالمستحيل هو الذي لا يمكن وقوعه ولا تصوّره مثل أن يكون الشيء طالعا نازلا في حال. والممتنع هو الذي يُتَصَوَّر وإن لم يقع كتركيب عضو من حيوان على حيوان آخر"(١). فالمحال عند البلاغيين " صنف من المعاني المنجزة تتميّز بغياب المرجعين الواقعي والذهني في آن واحد"(٢). أمّا الممتنع فهو ما غاب فيه المرجع الواقعي دون المرجع الذهني. وهذا التمييز لا نجده – بوضوح – عند سيبويه أو عند من جاء بعده من النحاة. لأنّ سيبويه كان ينطلق في حدّه وضوابطه من التركيب المُنْجَز والتراكيب المحتملة التي قد تتوالد منه بحسب المقاصد والمقامات والدلالات، فهو يصف اللغة في صورها المتحققة أو المحتملة منتبها إلى تضافر العناصر اللغوية المختلفة.

أما البلاغيون فقد انطلقوا من معايير الجمال والبلاغة في الكلام، وعليه قسموا المعاني والألفاظ تقسيمات تتفاوت في استيفائها شروط الحكم على الكلام بأنه كلام بليغ عال، وهي تقسيمات تنطلق بدءا من معايير الجمال التي تعارف عليها القوم، ثم تُمْتَحَن في صور تمثّلها في اللغة، الشعرية خاصة. فليس المنطلق وصف المستعمل في اللغة وتحليله، بقدر ما هو محاولة لوضع شروط جمالية نقدية لصور مخصوصة من هذا المستعمل يصح فيها أن توصف بصفة البلاغة والحسن. ولذلك نجدهم – أي البلاغيين- يَفصِلون في حديثهم بين المعاني والألفاظ، ويضعون لكل قسم منها حدودا وضوابط تميّز بليغ الكلام من غثّه ورديئه.

ومهما يكن من أمر فإن المعنى المحال – كما ورد في كثير من مصنفات البلاغة- قد اتجّه إلى الانحصار في بعد مرجعية الكلام سواء كانت هذه المرجعية واقعية مستمدة من شروط الوجود الخارجي وصفته، أم ذهنية مستمدة مما يستطيع أن يتصوره الذهن أو يعجز عنه. أما الأبعاد الأخرى التي وجدناها عند سيبويه من مثل الكلام الناقص أو الكلام المفكك أو الكلام المخالف لشروط المقام فإنها تكاد تختفي عند البلاغيين، أو تندرج بشكل أو بآخر في كونها مما لا مرجع لها في الوجود أو الذهن.

وعلى الرغم من ذلك، فإنهم في معظم ما أصلوا له في شأن الإحالة في الكلام كانوا يقتفون

(١) القرطاجني، حازم ، **منهاج البلغاء**، ص ١٣٣. ويقول قدامة بن جعفر " والفرق بين الممتنع والمتناقض أنّ المتناقض لا يكون ولا يمكن تصوره في الوهم، والممتنع لا يكون ولكن يمكن تصوره في الوهم" . قدامة، أبو الفرج قدامة بن جعفر (ت ٣٧٢هـ/ ١٠٠١م) **نقد الشعر**، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٢٠١.

(٢) المبخوت، شكري ، "المعنى المحال في الشعر" ، ضمن كتاب: **صناعة المعنى وتأويل النص**، منشورات كلية الآداب بمنوبة، جامعة تونس، ١٩٩٢، ص٧٧.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أثره ويستهدون بضوابطه العامة الكلية، يقول العسكري في كتابه الصناعتين: "والمعاني بعد ذلك على وجوه ... منها ما هو مستقيم حسن نحو قولك: قد رأيت زيدا.. ومنها ما هو مستقيم قبيح نحو قولك: قد زيدا رأيت، وإنما قبح لأنك أفسدت النظام بالتقديم والتأخير.. ومنها ما هو مستقيم النظم وهو كذب، مثل قولك: حملت الجبل وشربت ماء البحر.. ومنها ما هو محال كقولك آتيك أمس وأتيتك غدا .. وكل محال فاسد .. والمحال ما لا يجوز كونه البتة، كقولك: الدنيا في بيضة"[١] .

ولذلك نجد القرطاجني، مثلا، يحدد أربع حالات تقع فيها الإحالة في الكلام، وكلها مما عرفه سيبويه وأشار إليه وفسّره، يقول القرطاجني: "فلذلك اقتصرتُ في هذا المنهج من النظر في صحة المعاني على ما يقع فيها من إحالة، من جهة نسبة وصف إلى موصوف، ومن جهة تناقض واقع بين متقابلين، أو من جهة تدافع بين المعاني وأغراض الكلام، أو من جهة تباين بين الأوصاف وأحوال الموصوفين"[٢].

وهذه الجهات نجدها عند سيبويه في أمثلة ذكرنا طرفا منها. إلا أنّ الاختلاف بين سيبويه والبلاغيين مردّه إلى اختلاف الغاية والمنهج ممّا ساعد في أنْ يتخفف المحال عندهم من تعدد الأوجه والأسباب والأمثلة الجزئية، ويتجه نحو التجريد والتعميم، فيصبح أدخل في البعد الدلالي الخالص وعلاقته بالتصور الذهني ومرجعيته في الوجود. أما التركيب وشروط بنائه العلائقية والنحوية والدلالية والمقامية فإنّ البلاغة قد تخففت منها، وصار المحال في التصور البلاغي مفهوم قائم بالدرجة الأولى على تصور العلاقة بين الوجود والتصور واللغة، في تفكير خاص يرى المعنى يقوم على وجود علاقة مفهومة بين هذه الأبعاد الثلاثة. فإذا اختلت العلاقة بينها إلى درجة الانقطاع الذي لا سبيل إلى وصله صار الكلام محالا. فإذن "اللفظ والعلم والمعلوم ثلاثة أمور متباينة لكنها متطابقة متوازية"[٣] وبوجود رابط منطقي مقبول بينها يتحصل المعنى، وبغياب هذا الرابط ينتفي المعنى ويكون الكلام حينئذ من المحال الذي لا يجوز كونه البتة.

(١) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت ٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م) **الصناعتين**، تحقيق: مفيد قميحة، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٤، ص ٨٥.

(٢) القرطاجني، **منهاج البلغاء وسراج الأدباء** ، ص ١٣١.

(٣) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ / ١١١١م) ، **المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى**، تحقيق: فضلة شحادة، دار المشرق، بيروت، ١٩٧١، ص ١٩.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com